

اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء ٤ حزيران/يونيه

#أوقفوا الهجمات على الأطفال#

- أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها (٧/٨ المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢) في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة المستأنفة الاحتفال بيوم ٤ حزيران/يونيو من كل عام بوصفه اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء.
- الغرض من هذا اليوم هو الاعتراف بمعاناة الأطفال - من ضحايا سوء المعاملة البدنية والعقلية والنفسية - في جميع أنحاء العالم، ويؤكد هذا اليوم التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الأطفال ويسترشد عملها باتفاقية حقوق الطفل، وهي من أكثر معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صدقت على مر التاريخ .
- وخصص ٤ حزيران/يونيو اليوم العالمي للأطفال ضحايا الاعتداءات؛ لتوفير حقوق الأطفال، ومنها حقهم في الحماية من خلال توفير بيئة مناسبة لهم، لا يتعرضون فيها للإساءة والعنف والاستغلال، وتضمن للطفل توفير حقوقه الأساسية والحصول على كل أوجه الرعاية من تعليمية وصحية واجتماعية وغيرها .
- وجاء تخصيص هذا اليوم بعد أن تصاعد العنف ضد الأطفال وبات يشمل جميع الثقافات والطبقات والمستويات، ويؤكد هذا إحصاءات "اليونيسيف" التي تشير إلى وجود ما يقارب من ٣٠٠ مليون طفل حول العالم يتعرضون للعنف والاستغلال والإساءة بما فيها أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وصور العنف الأخرى ضدهم، ومنها الإيذاء البدني والنفسي والعاطفي والإيذاء الجنسي .
- والانتهاكات الستة الأكثر شيوعاً ضد الأطفال هي : التجنيد، واستخدامهم في الحرب، والقتل، والعنف الجنسي، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إليهم .
- القرارات والقوانين الدولية المتعلقة بحماية الطفل :
- تهدف الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تسليط الضوء على الاعتراف والتعريف بمعاناة الأطفال في جميع أنحاء العالم وعلى جميع مستويات المعاناة، مثل سوء المعاملة البدنية ، والعقلية ، والنفسية.
- ويرسخ هذا اليوم التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الأطفال، المتمثلة في اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .
- وتفرض الاتفاقية على الدول الموقعة، ضمان حماية الطفل وتقديم الرعاية اللازمة لرفاهيته، بجانب مراعاة حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه .
- وتنص المادة ٣٨ من قانون حماية الطفل، على احترام قواعد القانون الإنساني فيما يخص الأطفال الموجودين في مناطق الحرب، حيث يجب اتخاذ جميع التدابير التي تضمن عدم مشاركة أطفال لم يتعدوا سن الـ ١٥ سنة، في الحرب، أو إلحاقهم في الخدمة العسكرية .
- كما تنص المادة ٣٩ من القانون على ضرورة اتخاذ الدول الموقعة التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال .

- كما يحظر القانون الدولي الإنساني الاستهداف الغير المشروع للمدنيين والهجوم على المدارس والمستشفيات واستخدام الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم واحتجازهم بصفة غير شرعية وحرمانهم من المساعدات الإنسانية وعند اندلاع النزاعات يجب احترام تلك القوانين ومحاسبة من يرتكبها .

- الأطفال في سوريا :

- في السنوات الأخيرة ، زاد عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في العديد من مناطق الصراع. إذ يعيش نحو ٢٥٠ مليون طفل في بلدان ومناطق متأثرة بالنزاعات المسلحة .

- على مستوى الشرق الأوسط، فإن الأطفال في دول مثل سوريا واليمن، كانوا الأكثر تعرضاً للعنف، ففي عام ٢٠١٨ وحده، لقي ١١٦٠ طفلاً حتفهم في القتال، وهو الرقم الأعلى على الإطلاق لعدد القتلى من الأطفال في عام واحد فقط منذ بداية الحرب السورية، بحسب الأمم المتحدة. وتستضيف دول الجوار في المنطقة نحو ٢.٦ مليون لاجئ سوري من الأطفال والذين يواجهون تحديات بالرغم من دعم الحكومات المضيفة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي .

- ومن الأمور التي تبعث الألم في النفس أنه منذ بداية الأعمال العدائية المسلحة في سوريا وقع الأطفال السوريون ضحايا لمختلف أنواع العنف والتطرف العنيف وعانوا من مختلف أشكال الأذى والحرمان وارتكبت بحقهم انتهاكات متعددة لحقوقهم من قبل جميع الأطراف المسيطرة على الأرض المحلية منها والدولية رغم أن الجميع مسؤول بشكل مباشر وملزم باحترام القواعد الأساسية لحقوق الإنسان والتي تشكل جزء من القانون الدولي العرفي في البقعة الجغرافية التي يسيطر عليها ويديرها .

- تعرض الأطفال للقتل والتشويه والخطف والتجنيد والعنف الجنسي كما تم الاعتداء على المدارس والمستشفيات والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية إضافة إلى استهدافهم من قبل القنصاة على الحدود السورية التركية وتم احتجاز أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة وتعرضوا للتعذيب والعنف الجنسي داخل أماكن الاعتقال وذلك كوسيلة للحصول على الفدية وللضغط على المجتمع المحلي وإرغام العوائل على ترك مناطقهم والنزوح ، وهذا ما شهدناه بشكل كبير في مناطق الشمال السوري وبالتحديد المناطق التي تقع تحت سيطرة الاحتلال التركي والفصائل المسلحة المرتبطة به والمعروفة تحت مسمى الجيش الوطني السوري حيث تم استغلال الأطفال أبشع استغلال خاصة أطفال السكان الأصليين للمنطقة وذلك بهدف إرغامهم على ترك مناطقهم وإحداث تغيير ديمغرافي في المنطقة حيث حل محل السكان الأصليين عوائل الفصائل المسلحة وذلك كان الهدف الأساس من العنف المفرط الذي تم ممارسته في المنطقة خاصة مناطق (عفرين - رأس العين - تل أبيب)، ونستعرض فيما يلي الإحصائيات التي أعدتها منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة من بداية عام ٢٠٢١/ ولغاية نهاية شهر نيسان بخصوص الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال في الشمال السوري في المناطق الواقعة تحت سيطرة الاحتلال التركي من قتل واغتصاب جنسي والحرائق واستهدافهم بالرصاص الحي والذي بلغ عددهم إجمالاً ٣٦/ طفل وطفلة بينهم (٤ إناث - ٣٢ ذكور) منها : حالي اغتصاب لطفلتين .

- القتل بمخلفات الألغام ورصاص وقذائف الاحتلال التركي والفصائل الموالية منهم : ١١/ حالة قتل طفل وطفلة بمخلفات الألغام بينهم طفلة واحدة وإصابة ١٢/ آخرون بينهم طفلة واحدة ، مقتل ٧/ أطفال بانفجار سيارة مفخخة في عفرين المحتلة ، ٤/ حالات قتل بالرصاص الحي من قبل الجندمة التركية على الحدود السورية التركية .

- رغم ذلك شهدنا العديد من حالات الانتهاك بحق الأطفال من قبل تلك الفصائل المسلحة بحق أطفالهم أنفسهم فقد تم توثيق ومشاهدة العديد من حالات العنف والقتل بحق أطفال فقدوا حياتهم وتعرض آخرون منهم للتعذيب والأذى النفسي والجسدي بحجة التربية الشرعية أو الإهمال المتعمد كما حدث مع الطفلة (نهلة العثمان ابنة عصام العثمان القيادي في هيئة تحرير الشام) ذات (٤ أعوام) والتي فقدت حياتها بسبب الإهمال والتعذيب التي تعرضت له من قبل والدها الذي كبلها بسلسلة حديدية لمنعها من الحركة وذلك تحت ناظر جميع سكان المخيم الذي كانت تقيم فيه بعلم مباشر من إدارة المخيم الذي يتبع بشكل مباشر للحكومة التركية والتي تتحمل مسؤولية مباشرة في حماية الأطفال الذين يعيشون في المناطق التي تقع تحت سيطرتها وفق القانون الإنساني والقانون المحلي التركي .

- أن تدابير الحجر وتعطل تقديم خدمات حماية الطفل المحدودة بالأصل، أدت إلى تفاقم الوضع الهش للأطفال بمؤسسات الرعاية الخاصة بهم، وبما أن الاطفال الأكثر عرضة للإصابة بأمراض جسدية ونفسية ولا سيما الذين يعيشون في المخيمات ويعانون من أسوأ الظروف المعيشية والنفسية والصحية نتيجة قلة الخدمات المقدمة خاصة النقص الشديد في المياه وفي ظل انتشار فيروس كوفيد١٩ وأمراض أخرى كالإسهالات والأقياءات والجفاف والتسممات الغذائية ونزلات البرد وحسب الإحصائيات التي قدمتها الهلال الأحمر الكردي فقد بلغ عدد المراجعات

لمراكزهم الطبية للأطفال الذين أصيبوا بأمراض جسدية ونفسية من بداية عام ٢٠٢١/ وحتى نهاية شهر نيسان قد بلغ ٢٣١٦٥/ حالة منهم حالات متكررة في كل من المخيمات (الهول - واش وكناني- العريشة - أبو خشب - روج - محمودلي - نوروز - سري كانيه) والأرقام التفصيلية لكل مخيم من ٢٠٢١/١/١ ولغاية ٢٠٢١/٤/٣٠ كالآتي :

- مخيم الهول (٨٩٨٥) حالة .
- مخيم واش وكناني (١٩٧٩) حالة .
- مخيم العريشة (١٩٧٣) حالة .
- مخيم أبو خشب (١٢٢٣) حالة .
- مخيم روج (٩٨١) حالة .
- مخيم محمودلي (٢٦٤٧) حالة .
- مخيم نوروز (١٤٤٥) حالة .
- مخيم سري كانيه (٣٩٣٢) حالة .

- ونظرا لعدم استقرار الأمن في بعض المخيمات وخاصة مخيم الهول حيث يعتبر مخيم الهول من أخطر المخيمات وأكثرها انعداماً للأمن والأمان فيها لأنها تحوي على عوائل تنظيم داعش وأسرهم وبسبب سيادة الفكر الإرهابي المتطرف بينهم وعدم تقبلهم لانحياز أي شخص منهم عن أفكارهم المتطرفة حتى ولو كانوا أطفالاً فأنهم يقومون بعمليات اغتيال ضمن المخيم والتي تنفذها خلايا نائمة من تنظيم داعش الإرهابي ، فمنذ بداية ٢٠٢١/ ولغاية نهاية شهر نيسان : مقتل ٥ أطفال وأصيب ٢٥ آخرون نتيجة حريق متعمد في المخيم ، واغتيل طفل عراقي الجنسية من قبل مجهولون في المخيم .

- كما تم حرمان العديد من الأطفال بالالتحاق بالمدارس نتيجة استمرار الاشتباكات والنزعات والنزوح المتكرر في الشمال السوري ، فبعد العمليات العسكرية التي شنتها الدولة التركية والفصائل المسلحة التابعة لها تحت مسمى عمليتي نبع السلام وغصن الزيتون الذي أدى لنزوح ما يقارب ٦٠٠.٠٠٠ مدني من مناطقهم والذي شكل الأطفال نسبة كبيرة منهم وحرم جميع هؤلاء الأطفال من مدارسهم والتي تحول العديد منها لمقرات عسكرية ودمر عدد آخر منها ، حيث بلغ عدد الأطفال الذين حرّموا من التعليم في عملية غصن الزيتون (٨٦ ألف) طفل وتم إغلاق (٨١٠) مدرسة وتضرر (٢٧) مدرسة وأغلق منها (٤٨٢) مدرسة بشكل نهائي، وحرّم الأطفال من التعليم بعد إغلاق مدارسهم وعدد كبير من هؤلاء الأطفال متواجدون حالياً داخل مخيمات ومراكز ايواء يفتقرون لفرصة التعليم ما عدا بعض المبادرات التي تقدم لهم التعليم الأساسي وفق منهاج اليونيسف خاصة الفتيات منهم وتم تجنيد الفتيات لمشاركة في القتال والأعمال العسكرية حتى خارج سوريا حيث قامت الدولة التركية بتجنيد أطفال بسن ١٥ سنة وإرسالهم للقتال في ليبيا وأذربيجان أما في مناطق الإدارة الذاتية وبعد توقيع الاتفاقية التي تمنع تجنيد الأطفال بين جمعية الأمم المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٩ فقد تم إبعاد عشرات الأطفال من صفوف قسد وتم إعادتهم إلى عوائلهم كما تم تحويل عدد منهم إلى مركز لإعادة التدريب لمتابعة دراستهم حتى إتمام سن ١٨/ سنة وقد أشادت الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٢١ بالتزام قسد بالاتفاقية الموقعة بشكل كبير وملحوظ .

- منذ عام ٢٠١٤ أخضع تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بداعش في سوريا والعراق فتيات لا تتجاوز أعمارهن ٨ سنوات للعبودية الجنسية وجميع أشكال العنف والترهيب بعد خطفهن من ذويهن وقتلهم أمام ناظرهم كما قام بتجنيد الأطفال وزرع أفكار متطرفة في عقولهم مرتبطة بالجهاد ومبني على أفكار دينية متطرفة واستخدامهم في أعمال عدائية كالقتال والتفجيرات وكما تسبب هجومه على المنطقة في العراق وسوريا إلى قتل وإصابة مئات الأطفال وتشريد الآلاف منهم وقد أقدم التنظيم على إعدام عدد من الأطفال أمام ذويهم لإرغامهم على الخضوع وتنفيذ ما يطلبونه من خاصة الأمهات حيث أرغمن على القبول بالاغتصاب تحت مسمى الزواج كذلك استخدموهن كسلعة تباع وتشتري وتاجروا بهم .

- كذلك يعاني عشرات الأطفال ممن ولدوا نتيجة تعرض أمهاتهم للاغتصاب من قبل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية من الحرمان من حقوقهم الأساسية بطرق كثيرة خاصة كلما تقدموا في السن فهم لا يملكون أي وثائق رسمية تثبت هويتهم وغير قادرين على إثبات نسبهم أو جنسيتهم خاصة الأجانب منهم والذي ترفض دولهم استلامهم والذي يتواجد أعداد كبيرة منهم في مخيم روج والهول في منطقة الجزيرة شمال شرق سوريا، أما عدد الأطفال الذين قبلت دولهم استلامهم فقد بلغ ١١٩/ طفل وطفلة من بداية عام ٢٠٢١/ ولغاية نهاية الشهر/نيسان/ وهؤلاء الأطفال ينتمون إلى

أربعة جنسيات مختلفة منها: (أزبكستان - روسيا الاتحادية - كندا - فرنسا) وذلك حسب هيئة الخارجية في الإدارة الذاتية في الجزيرة .

- كما يواجه العديد من الأطفال السوريين معضلة عدم قدرتهم الحصول على إثبات جنسيتهم السورية بسبب عدم إتمام تسجيل الولادة الجديدة بسبب النزوح هرباً من الحرب الدائرة في مناطقهم مما يزيد من احتمال انعدام الجنسية لدى الأطفال خاصة مع عدم اعتراف الحكومة السورية بالوثائق التي يتم إصدارها عن كيانات مسيطرة على أرض الواقع غير حكومية تدير تلك المناطق مما يعرض الأطفال للحرمان من حقوقهم الأساسية كالجنسية والهوية والتنقل وحتى حقوقهم في الملكية، خاصة حالات وفاة الأب أو اعتقاله واختفائه قبل تسجيل زواجه في السجلات الرسمية .

آثار الحروب والنزاعات على الأطفال :

- تفجر الحروب لدى الأطفال - لا سيما الصغار منهم - أزمة هوية حادة؛ فالطفل لا يعرف لمن ينتمي؟ ولماذا يتعرض لهذه الآلام؟ أما الأطفال الأكبر "الفتيان" فيجدون أنفسهم وقد أصبحوا في موقف الجندية؛ عليهم الدفاع عن أنفسهم وذويهم، ولو عرضهم ذلك للخطر، وحتى إذا لم يفعل الأطفال ذلك فإنهم يجدون أنفسهم في حالة من التشرد والفقر تفوق قدرتهم على الاستيعاب، إن أخطر آثار الحروب على الأطفال ليس ما يظهر منهم وقت الحرب، بل ما يظهر لاحقاً في جيل كامل ممن نجوا من الحرب، وقد حملوا معهم مشكلات نفسية لا حصر لها، تتوقف خطورتها على قدرة الأهل على مساعدة أطفالهم في تجاوز مشاهد الحرب .

- وتؤكد إحصاءات اليونيسيف، أن الحروب عرضت ١٠ ملايين طفل للاكتئاب والصدمات النفسية، وأن الجزء الأكبر من هذه الأرقام يقع في بلدان العرب والمسلمين .

- ويركز علماء النفس والتربويون على الصدمة كأكثر الآثار السلبية للحروب انتشاراً بين الأطفال، فغالباً ما يصاحب الصدمة خوف مزمن "فوبيا" من الأحداث والأشخاص والأشياء التي ترافق وجودها مع الحرب؛ مثل صفارات الإنذار، وصوت الطائرات، وصوت الجنود... إلخ؛ يقابلها الطفل بالبكاء أو العنف، أو الغضب أو الاكتئاب الشديد .

- وتعرض العديد من الأطفال للاستغلال من خلال العمل ومزاوتهم لمهن تفوق دراتهم وأعمارهم بالإضافة إلى مشكلة تزويج القاصرين وغالباً ما يكون ذلك نتيجة فقدان الأهل واختطافهم أو النزوح إضافة إلى تعرضهم لحوادث جنائية كحوادث السير أو أصابتهم خلال المشجرات وغيرها من إهمال للطفل وعدم تأمين سبل الحماية له فمذ بداية عام ٢٠٢١/ولنهاية شهر نيسان في مناطق شمال شرق سوريا (فقد ٣/أطفالهم حياتهم نتيجة حوادث سير كما أصيب طفلة بطلق ناري طائش في رأس السنة إضافة إلى وفاة طفل حياته بطلق ناري طائش خلال مشجرة عائلية ووفاة طفلاً أثر سقوطه في قناة الري) .

- إضافة إلى ما تقوم به الدولة التركية من حبس مياه الفرات عن سوريا والعراق وانتهاك للقانون الدولي الإنساني ناهيك عن خرقها للبرتوكول الموقع بين سوريا وتركيا لعام ١٩٨٧ والذي يحدد حصة سوريا من مياه نهر الفرات، إن قيام تركيا بحبس المياه عن السوريين قد ولد أزمة كبيرة ويعتبر كارثة إنسانية لأنه يعرض أمن المنطقة للخطر سواء كان الأمن الغذائي أو خدمات المياه والصرف الصحي والسفاية مما يعرض حياة ملايين الأطفال للخطر كونه أكثر من ٥ ملايين إنسان يعتمد في مياه الشرب وخدمات الكهرباء والمشاريع الزراعية على هذا النهر ومع انحسار المياه وزيادة نسبة التلوث فيه وتعطل عمل العنفات على السدود بسبب قلة منسوب المياه وخروج أكثر من ٣٠ محطة تصفية عن العمل تسبب بأزمة إنسانية كبيرة ناهيك عن مشكلة قطع مياه علوك الواقعة في منطقة رأس العين والتي تسبب بحرمان أكثر من مليون مدني في الحسكة وريفها من المياه خاصة مع انتشار جائحة كوفيد ١٩ والتي يعمل العالم بأسره لمواجهةها لكنها استخدمت للأسف كسلاح ضد الشعب السوري عندما تم قطع المياه عنه وتحويله لأداة ضغط لفرض أجندات معينة .

- أزمة المياه هذه أدت إلى زيادة نسبة النفايات الصناعية والصرف الصحي في المياه كون تركيا تقوم برمي تلك النفايات في النهر وقلة منسوب المياه وخروج محطات التصفية عن الخدمة أدى إلى تلوث مياه النهر بشكل كبير وظهور الطحالب السامة في أسفل النهر وانتشار مرض اللاشمانيا والتسممات المتكررة نتيجة استخدام مياه ملوثة مئات الحالات ظهرت وهي في تزايد مستمر مما يعرض حياة الأطفال لخطر شديد .

- لذلك نستطيع القول بأن الاعتداءات على المياه هي اعتداءات على الأطفال فتعرض موارد ومنظومات توصيل مياه الشرب للهجوم والاستغلال هي نقطة استغلال تم استخدامها أثناء النزاعات فقطع المياه عن الناس ليضطر الأطفال

والأسر إلى الاعتماد على المياه غير الآمنة أو مغادرة المنطقة بحثاً عن مصدر جديد للمياه أو اللجوء إلى تقليل استخدام المياه وبالتالي شرب مياه ملوثة وهذا الأمر عواقبه على الأطفال أيضاً ويعتبر هذا التصرف جريمة ضد الإنسانية لأنه يتم ضمن قصة ممنهجة ومفتعلة بهدف إبادة جماعية للأفراد أو أرغماهم على الهجرة وترك المنطقة عنوة.

الخط المستقبلي:

إن الأمم المتحدة قد وضعت خططا فرعية للنهوض بأحوال الأطفال، ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد حددت الخطة لأول مرة هدفاً محدداً يتلخص في السعي خلف إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وإنهاء الإساءة لهم وإهمالهم واستغلالهم، وسيدمج الهدف الأساسي في العديد من الأهداف الأخرى المتعلقة بالعنف. ليوم العالمي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء.

وتزود خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالخطة الرئيسية العالمية لضمان مستقبل أفضل للأطفال، بحسب الأمم المتحدة.

وتضمن جدول الأعمال الجديد لأول مرة تحديد الهدف "١٦"، لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، ووضع حد لإساءة معاملة الأطفال وإهمالهم واستغلالهم عبر العديد من الأهداف الأخرى المتعلقة بالعنف.

ويلزم بالمزيد من العمل لحماية ٢٥٠ مليون طفل يعيشون في البلدان والمناطق المتأثرة بالصراعات، وتعزيز القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الأطفال.

كما نناشد خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الحكومات لتعزيز تدابير حماية الأطفال من أجل الإسهام في حفظ الملايين منهم بجميع أنحاء العالم، الذين قد يكونوا أكثر عرضة للاعتداءات خلال جائحة فيروس "كورونا المستجد" (كوفيد-١٩).

ونحن بدورنا كمنظمة حقوقية مدافعة عن حقوق الإنسان نناشد كافة القوى الفاعلة ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات المختصة بالدفاع عن حقوق الطفل أن:

- تسعى لإنهاء حالة الحرب المستمرة في سوريا منذ أكثر من ١٠ سنوات.
- مطالبة كافة القوى المسيطرة على الأرض في سوريا بالالتزام بالقانون الإنساني الدولي ومراعاة خصوصية الأطفال وتأمين الحماية لهم.
- تحييد الأطفال عن الصراعات وعدم استغلالهم في أي نوع من أنواع الأعمال العسكرية وإنهاء كافة أشكال تجنيد القاصرين.
- تأمين التعليم الأساسي لكافة الأطفال.
- وعدم استخدام مصادر المياه من آبار وأنهار (كما تفعله الدولة التركية الآن من حبس حصة سوريا من مياه نهر الفرات وأيضاً قطع مياه آبار محطة علوك عن محافظة الحسكة) واستخدامه كسلاح لمحاربة المدنيين بهدف تهجيرهم ونشر الأمراض بينهم كونه المصدر الأساسي لملايين المدنيين وجله من الأطفال في تأمين احتياجاتهم من شرب وسقاية الأراضي مما يعرض الأمن المائي والغذائي للخطر.
- تفعيل القوانين المتعلقة بحماية الطفل والالتزام بها من كافة الأطراف المسيطرة على الأرض.

منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة

منظمة حقوق الإنسان في عفرين - سوريا

منظمة حقوق الإنسان في الفرات

لجنة حقوق الإنسان في منبج

لجنة حقوق الإنسان في الرقة

لجنة حقوق الإنسان في دير الزور

٢٠٢١/٦/٣